

رؤية
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA



محامون ومستشارون
ABANMI LAW FIRM

المحتوى

04	من نحن
05	النهج المهني والقيمي
06	رؤيتنا
07	المجالات التخصصية
08	الشركات والكيانات التجارية
08	التقاضي وتسوية النزاعات
09	العقود والاتفاقيات التجارية
10	الثروات العائلية
10	الأوقاف والكيانات غير الربحية
11	أسواق المال
12	الاستشارات والشؤون العقارية
13	نظام العمل
13	الاستشارات وشؤون المقاولات والمشاريع الكبرى
14	الإدارات القانونية الخارجية
15	الحوكمة والامتثال ودعم المجالس
15	القطاعات التي نخدمها
16	نماذج من الأعمال
17	عملاؤنا



“

نقدّم خدمات قانونية تجمع بين العمق المهني والفهم العملي لاحتياجات الأعمال، ونؤمن بأن القيمة القانونية الحقيقية تُبنى على وضوح الرأي، ودقة المعالجة، وحماية المصالح قبل نشوء النزاع وبعده.

”

من نحن

■ شركة محمد عبد الرحمن أبنامي للمحاماة والاستشارات القانونية هي شركة قانونية تقدّم خدماتها للمنشآت والجهات والأفراد في المسائل القانونية ذات البعد العملي والمؤسسي. نتولى الترافع والتقاضي نيابةً عن الغير، ونقدّم الاستشارات القانونية، ونُعدّ العقود ونراجعها، كما نقدّم خدمات الإدارة القانونية الخارجية للشركات بعقود خدمات مستمرة ومرنة.

■ نعمل مع عملائنا على تحويل التعقيد القانوني إلى خيارات واضحة وقابلة للتنفيذ. وجمع نهجنا بين التحليل القانوني الدقيق والفهم العملي للأنشطة التجارية والتشغيلية؛ بما يساند حماية المصالح، وإدارة المخاطر، وتعزيز الامتثال، ودعم القرارات المؤسسية.



النهج المهني والقيمي

- في أبائمي مدامون ومستشارون، لا تُختزل الممارسة القانونية في تقديم المشورة أو التمثيل أمام الجهات المختصة، بل تُبنى على فلسفة مهنية تُعلي من قيمة الأثر القانوني، وتكرّس الثقة بوصفها أساس العلاقة مع العميل وجوهرها.
- تقوم منهجيتنا على الوضوح في الرأي، والدقة في المعالجة، والاستجابة في المتابعة، والسرية في التعامل مع معلومات العملاء وملفاتهم. ونبدأ بفهم واقع العميل وأولوياته، ونحدّد المسائل القانونية والخيارات المتاحة، ثم نقدّم الرأي بوضوح وندعم التنفيذ عند الحاجة.
- نؤمن بأن كل علاقة تعاقدية أو استشارية هي شراكة مهنية هدفها دعم العميل في اتخاذ قرارات مستنيرة، مبنية على تحليل دقيق وفهم عميق للسياق النظامي والتجاري والتشغيلي.



رؤيتنا

■ نطمح إلى تقديم نموذج قانوني مهني يجمع بين رسوخ الممارسة ووضوح الأثر، ويُدار فيه الملف القانوني بفكر مؤسسي، وتُصاغ فيه الحلول بمقاربة عملية تحمي الحقوق وتدعم استمرارية الأعمال.

■ رؤيتنا تنطلق من التزام راسخ بتقديم خدمة قانونية عالية الجودة، لا تقاس بكثرة الإجراءات، بل بعمق الفهم، ودقة المعالجة، وقدرة الحل القانوني على خدمة مصلحة العميل في بيئة أعمال متغيرة.



المجالات التخصصية

■ في بيئة تتسع فيها تعقيدات الأعمال وتتداخل فيها الالتزامات والمصالح، نوّج منظومة قانونية متكاملة تركز على فهم دقيق لمجالات الممارسة المتخصصة، ومهنية عالية في التعامل مع كل ملف.

■ نعني بتمكين عملائنا في كل مرحلة من مراحل أعمالهم، من الوقاية والتأسيس والتعاقد، إلى إدارة النزاع والتنفيذ والتحصيل، وذلك من خلال مجالات الممارسة التالية.



الشركات والكيانات التجارية

نقدم خدمات قانونية رفيعة المستوى في تأسيس الكيانات وتنظيمها، وإعادة هيكلتها وفق أطر الحوكمة الرشيدة، بالإضافة إلى إدارة عمليات الاندماج والاستحواذ من بدايتها حتى إغلاقها، بما يشمل إعداد اتفاقيات الشراكة، وإجراءات الفحص النافي للجهالة، وصياغة هيكل الملكية والامتثال التنظيمي، ومن أبرز خدماتنا ما يلي:

- تقديم الاستشارات القانونية.
- هيكلة الأعمال التجارية وفق الأطر والمحددات النظامية.
- تأسيس الشركات والكيانات التجارية وتصفياتها.
- إصدار التراخيص النظامية اللازمة لممارسة الأعمال التجارية.
- الاندماج والاستحواذ وإعداد الاتفاقيات الخاصة بها وإجراء الفحص القانوني النافي للجهالة.
- تسجيل الأسماء والعلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية والصناعية.
- تقديم الدعم القانوني بشأن حماية الشركات وصياغة لوائح الحوكمة.
- ترتيب وعقد الجمعيات العمومية للشركات.

التقاضي وتسوية النزاعات

تقوم الشركة بتمثيل عملائها في القضايا وسبل تسوية النزاعات بشكل شامل، بدءًا من التمثيل القضائي أمام كافة المحاكم واللجان القضائية وشبه القضائية، مرورًا بالتحكيم المحلي والدولي، وانتهاءً بوسائل التسوية البديلة كالمصالحة والوساطة والتسوية، مع تقديم الآراء والتوصيات النظامية حسب كل نزاع، آخذين بالحسبان كيفية الحصول على نتائج عملية فعالة من حيث التكلفة والوقت بما يخدم مصالح العميل.





نتولى الترافع والتقاضي في القضايا المعروضة أمام المحاكم التجارية والعامة والجزائية والتنفيذ والمحاكم الإدارية (ديوان المظالم)، ونمثل عملاءنا في مختلف مراحل النزاع والإجراءات ذات الصلة. وتركز خبرتنا، على وجه الخصوص، في القضايا المتصلة بالشركات والأعمال والمعاملات التجارية.

كما نتعامل مع القضايا ذات الحساسية العالية، بما في ذلك قضايا الاحتيال المالي وخيانة الأمانة والاختلاس وما يتصل بها من مطالبات وآثار قانونية. ونقدم في كل ملف تقييمًا واضحًا للموقف القانوني، وخطة عمل عملية تراعي مصالح العميل وطبيعة النزاع.

العقود والاتفاقيات التجارية

تتمتع الشركة بخبرة واسعة في صياغة ومراجعة العقود والاتفاقيات التجارية بمختلف أنواعها، مما يضمن حماية مصالح العملاء وتقليل المخاطر القانونية. يعتمد الفريق القانوني بالشركة على منهجية دقيقة تضمن الصياغة السليمة، بما في ذلك الالتزامات والضمانات اللازمة، مع تقديم استشارات متخصصة تمكن العملاء من اتخاذ قرارات قانونية سليمة.



كما تشمل خدماتنا إعداد ومراجعة عقود الاندماج والاستحواذ، والتسويات، والمعاملات المالية، وعقود عمل الشركات، وعقود التوريد، والامتيازات التجارية، واتفاقيات الاستثمار، والاستثمار البديل، مع التحقق من امتثالها للأنظمة والتشريعات وتعديلها عند الضرورة لتعزيز الحماية القانونية والعدالة التعاقدية.

الثروات العائلية

نعنى بحماية الثروات العائلية عبر الأجيال، من خلال موائيق الحوكمة العائلية، وهيكله الأصول لتحقيق الكفاءة والاستدامة التي تعد من أهم المبادئ في الكيانات العائلية. ونعمل على إعداد وصياغة الموائيق العائلية التي تنظم العلاقات بين الأجيال وتؤسس لإطار قانوني يحافظ على وحدة اتخاذ القرار ويحمي الثروة من التشتت والنزاع.

كما نقدم خدمات صياغة اللوائح الداخلية والقرارات للشركات العائلية، بما يضمن التوازن بين حوكمة الشركات والخصوصية العائلية، مما ينعكس على تحقيق استدامة هذه الشركات عبر الأجيال.



الأوقاف والكيانات غير الربحية

سعيًا للنهوض بقطاع الأوقاف والكيانات غير الربحية ورفع كفاءتها، أنشأت الشركة قسمًا متخصصًا مسؤولًا عن تلبية مجموعة واسعة من احتياجات القطاع، ونعتمد فيه على استخدام الخبرات المتراكمة والمهارات لإنشاء منتجات غير ربحية مبتكرة، وتطوير استراتيجيات وقفية لصالح الكيانات التابعة لها، وتحسين عملها وفقًا لقواعد الحوكمة، ونسعى جاهدين لتقديم حلول فريدة لتلبية احتياجات عملائنا وفهم تطلعاتهم لتحقيق الأهداف ومواجهة التحديات. تتميز خدماتنا بفهم عميق ورؤية حديثة مقرونة بإرث شامل من الخبرة المكتسبة من خلال العمل مع الكيانات والمنظمات غير الربحية العامة والخاصة. تشمل خدماتنا:

■ صياغة وثائق الأوقاف والوصايا، وفقًا لشروط الواقفين والموصين وأهدافهم، وبما يتوافق مع القواعد والأنظمة.

■ تأسيس الكيانات والشركات غير الربحية والصناديق والمحافظ الاستثمارية الوقفية، واختيار الهيكل المناسب لها، وتنظيمها باستخدام أفضل الوسائل القانونية المتاحة.





- إعداد وصياغة عقود التأسيس والأنظمة الأساسية واللوائح الداخلية وقواعد الحوكمة للكيانات غير الربحية بجميع أنواعها.
- تطوير الخطط والسياسات والأدلة الإجرائية للكيانات غير الربحية.
- معالجة الأوقاف القديمة والمتعثرة وحل مشاكلها لضمان استدامتها.
- تقديم الاستشارات وإبداء الآراء القانونية ومراجعة الأمور التي يرغب العملاء في الاستفسار عنها بخصوص أوقافهم ووصاياهم.
- العمل كأمناء لمجالس النظارة ومجالس الأمناء.
- تمثيل الكيانات الحكومية أمام الجهات الحكومية والقضائية.

أسواق المال

نقدم دعمًا قانونيًا في عمليات طرح الشركات في السوق الرئيسية والسوق الموازية، بالإضافة إلى إنشاء الصناديق الاستثمارية وصياغة لوائحها الداخلية، وتمثيل العملاء أمام لجان الأوراق المالية، كما نوفّر الدعم من خلال تقديم استشارات قانونية تخص صفقات التمويل والطرح والاستحواذ والاستثمار المؤسسي، بما يتواءم مع لوائح هيئة السوق المالية والأنظمة ذات العلاقة، وفيما يلي مجموعة من الخدمات القانونية المتعلقة بالسوق المالية:

- العمل كمستشار قانوني لطرح الشركات والأدوات المالية في السوق الرئيسية والسوق الموازية وأسواق المشتقات المالية والصكوك.

- التمثيل أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ولجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية.
- تقديم الدراسات والاستشارات القانونية للجهات المدرجة في السوق المالية والأشخاص المرخص لهم.
- إعداد وصياغة ومراجعة اللوائح والسياسات الداخلية للشركات المدرجة في السوق المالية.
- إعداد ومراجعة شروط وأحكام مختلف أنواع صناديق الاستثمار.
- تقديم طلبات الاطلاع على بيانات الأوراق المالية والحسابات الاستثمارية للمتوفين، والإجراءات المتعلقة بها.
- تقديم الدراسات والاستشارات القانونية بشأن الأوراق المالية والمسائل ذات الصلة.

الاستشارات والشؤون العقارية

نرافق عملاءنا عبر دورة الحياة الكاملة للمشاريع العقارية، من تملك الأصول وتطويرها، إلى التمويل والتخارج، مع تقديم فحوص قانونية نافية للجهالة، وهيكل صناديق الاستثمار العقاري، وصياغة اتفاقيات التطوير، وتقديم المشورة في الجوانب الضريبية والتنظيمية. كما تقدم الشركة عددًا من الخدمات القانونية المتخصصة في هذا المجال وتشمل:

- صياغة ومراجعة عقود الشراكة والبيع والشراء والإيجار والاستثمار العقاري.
- تأسيس وحوكمة وإعادة هيكلة الصناديق العقارية لتحقيق الكفاءة والامتثال التنظيمي.
- تصفية المساهمات العقارية وحل النزاعات المتعلقة بها.
- تقسيم وفرز العقارات المشتركة، سواء بالتراضي أو جبرًا.
- معالجة الصكوك العقارية وسندات الملكية واستيفاء المتطلبات التنظيمية لتوثيق الملكية.
- إجراء الفحص النافي للجهالة على الأصول والعقارات، وتقديم المستندات المطلوبة، وتمثيل العملاء أمام الهيئة العامة لعقارات الدولة ولجنة الصكوك الملغاة والمنقوضة.
- تمثيل العملاء في المنازعات العقارية، بما في ذلك دعاوى إثبات الملكية أو حق الانتفاع وتداخل الصكوك.
- تمثيل العملاء في دعاوى نزع الملكية للمنفعة العامة والتعويضات.
- تقديم المشورة القانونية المتخصصة بشأن أنظمة التسجيل العقاري وضريبة التصرفات العقارية وحالات الإعفاء منها، ورسوم الأراضي البيضاء، والبيع والتأجير على الخارطة، بالإضافة إلى الدراسات المتعلقة بأنظمة التخطيط العمراني.





نظام العمل

ندعم الكيانات في تنظيم علاقتها التعاقدية بالموظفين، من خلال الاستناد إلى خبرة واسعة في نظام العمل ولوائحه التنفيذية والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك نظام الخدمة المدنية والتأمين الصحي والتأمينات الاجتماعية. وتشمل خدماتنا ما يلي:

- إعداد ومراجعة وتوثيق عقود العمل.
- صياغة لوائح العمل الداخلية وفقاً لنظام العمل.
- تقديم المشورة القانونية المتخصصة لمختلف الكيانات المحلية والأجنبية لضمان امتثال ممارساتها العمالية للأنظمة المعمول بها. وتقديم حلول استباقية تساهم في تجنب النزاعات المحتملة من خلال آليات التسوية الودية والتفاوض الفعال بين الأطراف.
- المرافعة وتمثيل العملاء أمام المحاكم العمالية في جميع مراحل التقاضي.

الاستشارات وشؤون المقاولات والمشاريع الكبرى

نقدم دعماً قانونياً متخصصاً في شؤون المقاولات والمشاريع الكبرى، يغطي دورة المشروع من التأسيس والتعاقد إلى التنفيذ والتسليم وما بعده. ونعمل مع الملاك والمطورين والمقاولين والمشغلين والمستثمرين على صياغة ومراجعة العقود، وتقييم المخاطر، وتنظيم العلاقات التعاقدية، ومعالجة المطالبات والنزاعات، بما يتوافق مع طبيعة المشروع وحجمه وتعقيده التشغيلي والتنظيمي.

تشمل خدماتنا في هذا المجال:

- صياغة ومراجعة عقود المقاولات والتشغيل والصيانة والتوريد والخدمات الهندسية والاستشارية.
- تقديم الاستشارات القانونية المتعلقة بمراحل الطرح والترسية والتنفيذ والتسليم الابتدائي والنهائي.
- مراجعة مستندات المنافسات والعقود والملاحق والشروط والمواصفات ومتطلبات الضمان والتأمين.
- تنظيم العلاقات بين الملاك والمطورين والمقاولين الرئيسيين والباطن والموردين والمشغلين.

- تقديم المشورة بشأن المطالبات والتغييرات والأوامر التغييرية ومدد التنفيذ والتعويضات والغرامات.
- دعم إدارة المخاطر التعاقدية والتشغيلية والامتثال التنظيمي في المشاريع الكبرى.
- تمثيل العملاء في نزاعات المقاولات والمشاريع أمام الجهات القضائية المختصة وفي التسوية والوساطة والتفاوض.
- إعداد ومراجعة اتفاقيات الشراكة والتشغيل والصيانة والإدارة المرتبطة بالمشاريع الكبرى.
- تقديم الدعم القانوني للمشاريع المرتبطة بالبنية التحتية والتطوير العقاري والتشغيل والصيانة وإدارة المرافق.

الإدارات القانونية الخارجية

- نقدّم للشركات خدمة الإدارة القانونية الخارجية بوصفها امتدادًا مهنيًا لإدارتها التنفيذية. ونتولى، بحسب احتياجات العميل ونطاق التعاقد، تنظيم الملفات القانونية، ومراجعة العقود والمراسلات، وإبداء الرأي النظامي، ومتابعة المطالبات والنزاعات، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- تتضمن الخدمة أيضًا مراجعة الامتثال التعاقدية والتشغيلية، ورصد المسائل القانونية ذات الأولوية، وإعداد التقارير أو التوصيات اللازمة للإدارة. وتمنح هذه المنهجية الشركات دعمًا قانونيًا مستمرًا ومنظمًا، من دون الحاجة إلى بناء هيكل قانوني داخلي كامل من البداية.





الحوكمة والامتثال ودعم المجالس

■ ندعم الشركات في تطوير وتنظيم ممارسات الحوكمة والامتثال بما يتناسب مع طبيعة نشاطها واحتياجاتها. ويشمل ذلك إعداد ومراجعة السياسات وأدلة الإجراءات، ومصفوفات الصلاحيات، والأطر التنظيمية المرتبطة بعمل الشركة والتزاماتها.

■ كما نقدّم الدعم القانوني لمجالس الإدارة ولجانها من خلال الاستشارات المتخصصة أو أعمال أمانة السر، بما يعزز جودة التوثيق، وينظم دورة الاجتماعات والقرارات، ويدعم وضوح المسؤوليات والصلاحيات. ونقدّم، عند الحاجة، ورش توعية قانونية موجهة للإدارات المعنية بالعقود والامتثال وإدارة المخاطر.

القطاعات التي نخدمها

■ تخدم أعمالنا عملاء في قطاعات تتطلب حلولاً قانونية واعية بالواقع التجاري والتشغيلي، ومنها العقارات وإدارة الممتلكات، والمقاولات والتشغيل والصيانة، والتصنيع، والخدمات المهنية، والرعاية الصحية، والأغذية، والمجموعات والشركات العائلية.

■ نتعامل مع كل ملف وفق خصوصية القطاع وطبيعة العلاقة التعاقدية والتحديات القانونية المرتبطة به، مع المحافظة على وضوح المشورة القانونية وقابليتها للتطبيق.

نماذج من الأعمال

إعداد ومراجعة عقود في أعمال ومشروعات لعملائنا مرتبطة بجهات من بينها:

- مصرف الراجحي
- روشن
- تنمية
- تكافل الراجحي
- العقارية هيلز
- الحي الدبلوماسي





أنهار الرجة



عملاؤنا

نفخر بالعمل مع منشآت وجهات متنوعة، ومنهم:

- الشركة العقارية السعودية
- شركة ممتلكات - السعودية الكورية للصيانة وإدارة الممتلكات
- صندوق الاستثمارات العامة
- النصيان محاسبون قانونيون
- عيادات أرتيستا الطبية
- شركة أنهار الرجة للمواد الغذائية
- مجموعة أبا حسين
- شركة صالح وعبدالعزیز أبا حسين
- الشركة المتحدة للاستقدام
- شركة إنفياز للتجارة

“

نؤمن بأن القيمة القانونية الحقيقية تُبنى على وضوح الرأي،
ودقة المعالجة، وحماية المصالح قبل نشوء النزاع وبعده.

”





محامون ومستشارون
ABANMI LAW FIRM



رسالتنا الختامية

نستمع بعمق، ونستجيب بدقة.
وفي كل تحدٍ قانوني، نترجم ثقة
عملائنا إلى حلول عملية تحمي
الحقوق وتدعم القرار وتحافظ
على استمرارية الأعمال.

🖱 <https://www.abanmilaw.sa>

✉ info@abanmilaw.sa



محامون ومستشارون
ABANMI LAW FIRM

للتواصل وطلب الاستشارات القانونية
يرجى التواصل معنا عبر القنوات التالية:

■ المملكة العربية السعودية:
الدائري الشرقي، مخرج 15، الروابي،
الرياض، صندوق بريد 14215

هاتف / واتساب:

+966540799988